مصر - البنك الأهلي المصري

التقرير المقدم الى الجمعية العمومية العادية

في اجتماعها ال ٥٤.

A.U.B. LIBRARY

8 APR Recd

البنك الأهلي المصري

التقرير المقدم الى
الجمعية العمومية العادية
الرابعة والخمسين

١٩٥٣

332.11
B&18EA
C.1

البنك الأهلي المصري

التقرير المقدم الى
الجمعية العمومية العادية
الرابعة والخمسين

١٩٥٣

البنك الاهلي المصري

(مؤسس بمقتضى المرسوم العالي الخديوى المؤرخ في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨)

البنك المركزى بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

المركز الرئيسى بالقاهرة

س. ت. رقم ١

رأس المال : ٣،٠٠٠،٠٠٠ جنيه مصرى الاحتياطى ٣،٠٠٠،٠٠٠ جنيه مصرى

مجلس ادارة البنك

الرئيس — السيد على الشمسى

محافظ البنك — السيد محمد امين فكرى

نائب رئيس مجلس الادارة — السيد شريف صبرى

السيد صادق وهبه

السيد ج. م. المان

السيد طاهر اللوزى

السيد محمد احمد فرغلى

السيد صادق حنين

السيد يوسف ذو الفقار

السيد مارسيل فنسينو

السيد علام محمد

السيد عبد الرحمن حماده

مندوبا الحكومة

السيد الدكتور محمد توفيق يونس

السيد محمود صالح الفلكى

مراقبا الحسابات

السيد و. كولدرى

السيد زكى حسن

المحاسبان القانونيان

السيد ا. پريس . . . . . وكيل المحافظ السيد الدكتور احمد نظمى عبد الحميد . . . وكيل المحافظ

الفروع والمكاتب : القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، الخرطوم (بالسودان) ، لندن .

التوكيلات : الأبيض (بالسودان) ، الاسماعيلية ، أسوان ، أسيوط ، الاقصر ، القضارف (بالسودان) ، ام درمان (بالسودان) ، بنها ، بنى سويف ، بورسودان (بالسودان) ، دمنهور ، روض الفرج (بالقاهرة) ، الزقازيق ، سليمان باشا (بالقاهرة) ، سوهاج ، السويس ، شبين الكوم ، طنطا ، الفيوم ، قنا ، المحلة الكبرى ، مصر الجديدة (بالقاهرة) ، المنصورة ، المنيا ، الموسكى (بالقاهرة) ، واد مدنى (بالسودان) .

التوكيلات الفرعية : ابو تيج ، أثر النبى ، ادفو ، اسنا ، بنى مزار ، ديروط ، سمالوط ، طوكر (بالسودان) ، الفشن ، كفر الزيات ، مغاغه ، ملوى ، منفلوط .

تقرير مجلس الادارة

الذى سيقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين فى اجتماعها الرابع والخمسين بالمركز الرئيسى للبنك بالقاهرة فى يوم الاربعاء الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٥٤ الساعة الرابعة والنصف مساء

يتشرف مجلس الادارة بان يعرض على السادة المساهمين ميزانية البنك وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية الرابعة والخمسين المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

	مليم	جنيه مصرى
اجمالي الربح بعد استبعاد قيمة الاستهلاك السنوي لمبانى البنك واثاثه وتنزيل قيمة اعادة الخصم على الكمبيالات التى تحت الاستحقاق واحتياطى الديون المشكوك فيها واحتياطى الطوارىء يبلغ . . .		٢ ٢٥٨ ٨٨٣ ، ٩٠٣
يخصم منه :—	مليم	جنيه مصرى
مكافأة السادة اعضاء مجلس الادارة	١٧ ٦٤٢ ، ٤٦٦	
المصروفات الجارية	١ ٦٠٥ ٠٠٥ ، ٦٥٦	١ ٦٢٢ ٦٤٨ ، ١٢٢
فيكون الباقى		٦٣٦ ٢٣٥ ، ٧٨١
وطبقاً للمادة ٥١ من قانون تأسيس البنك تدفع للمساهمين حصة فى الارباح بنسبة ٤٠/٠ من قيمة الاسهم يبلغ مقدارها		١٢٠ ٠٠٠ ، ٠٠٠
فيبقى بعد هذا التوزيع القانونى مبلغ		٥١٦ ٢٣٥ ، ٧٨١
وباضافة الرصيد المرحل من السنة الماضية اليه وقدره		٢٥٣ ٠٤٠ ، ٥٥٥
تكون الجملة		٧٦٩ ٢٧٦ ، ٣٣٦
ومن هذا المبلغ يقترح مجلس الادارة صرف حصة اضافية فى الارباح بنسبة ١٦٠/٠ من قيمة الاسهم مما يستنفد مبلغ . . .		٤٨٠ ٠٠٠ ، ٠٠٠
فيكون الرصيد المرحل للسنة المقبلة مبلغاً قدره		٢٨٩ ٢٧٦ ، ٣٣٦

وعلى ذلك يكون توزيع الارباح على المساهمين بنسبة ٢٠٠/٠ من القيمة الاسمية للاسهم . وبما انه سبق صرف ٤٠/٠ مقدما فى يوم اول سبتمبر ١٩٥٣ فيكون مقدار باقى النسبة تحت التوزيع ١٦٠/٠ لكل سهم يصرف بعد خصم ضريبة الايراد طبقاً للقوانين المعمول بها .

الميزانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

قسم اصدار البنكنوت

أصول	مليم	جنيه مصرى
ذهب	٤٣٩	٦٠٥٥٢٦٠٦
أذون وصكوك حكومية مصرية وأجنبية	٥٦١	١٣٣٤٤٧٣٩٣
	٠٠٠	١٩٤٠٠٠٠٠٠

خصوم	مليم	جنيه مصرى
قيمة المصدر من البنكنوت	٠٠٠	١٩٤٠٠٠٠٠٠
	٠٠٠	١٩٤٠٠٠٠٠٠

قسم العمليات المصرفية

أصول	مليم	جنيه مصرى
أذون وصكوك حكومية مصرية وأجنبية وصكوك مضمونة		
من الحكومة المصرية	٩٩٠	١٣٨٨١٨٩٥٦
صكوك منوعة	٧٤٤	٦١٦١٧٩
قروض للبنوك بمصر :	مليم	جنيه
بضمان بضائع	٦٥٠٠٠٠٠٠٠	
بضمان صكوك	٣٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٥٠٠٠٠
قروض أخرى :	مليم	جنيه
بضمان بضائع	٤٥٦٩٤٩	٤٤٧٧
بضمان صكوك	٣٨٣ ٩٢٧٦٣٦	٧٦١٤٥٧٢
قروض أخرى منوعة	٨٧٠	٥٤٢٦٤٩٩
كمبيالات مخصومة	١٨٢	١٥٢٤٧٦
البنوك والمراسلون بالخارج والمبالغ المقرضة تحت الطلب ولآجال قصيرة	٢٨٥	١٨٠٦٨١٤٣
حسابات أخرى منوعة	٣٧١	٧٤٧٣٧٥
مبان	٠٠٠	١٠٠٠٠٠
فى الخزانة :	مليم	جنيه
بنكنوت البنك الأهلى المصرى	٠٠٠ ٥٢١	٩٨٢٥
عملات معدنية وورقية أخرى	٦٥٢ ١٥٥	١١٩
	٦٥٢	٩٩٤٤٦٧٦

خصوم	مليم	جنيه مصرى
رأس المال		
(٣٠٠٠٠٠ سهم قيمة الواحد ١٠ جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل)	٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
	جنيه مصرى	
الاحتياطى القانونى	١٥٠٠٠٠٠	
« الخاص	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠
حسابات الحكومة المصرية	٤٤٣	٥٧٦٨٦١٥
حسابات الحكومة المصرية (الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى المادة ١٤ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)	٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠
حسابات الحكومة المصرية (الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢)	٠١٦	١٦٨٧٧٠٥
حسابات الحكومة المصرية (الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى قانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣)	٤٩٥	٢٠٣٧٨٤٨
حسابات حكومة السودان	٧٧٤	٢٢٤٧٥٨٥
حسابات البنوك بمصر (بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)	٥٥٢	٣٨٨٢٤٩٣٣
حسابات جارية وودائع لأجل وحسابات أخرى	٧٣٨	٧١٨٩٦٨٦٧
الشيكات تحت الدفع	٣٧٦	١٦٩٥٢٣
حسابات أخرى منوعة	٧٤٧	١١٣٦٥٢٤
احتياطى لدفع الحصة النهائية فى الأرباح بواقع ١٦ ٪ سنويا	٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
رصيد حساب الأرباح والخسائر	٣٣٦	٢٨٩٢٧٦

حسابات نظامية :		
التزامات العملاء نظير اعتمادات مفتوحة وخطابات ضمان الخ	١٧٦	٢٤ ٩٦١ ٣٦٢
	٦٥٣	٢١٠ ٥٠٠ ٢٤٢

حسابات نظامية :		
اعتمادات مفتوحة وخطابات ضمان الخ	١٧٦	٢٤ ٩٦١ ٣٦٢
	٦٥٣	٢١٠ ٥٠٠ ٢٤٢

مارسيل فنسينو
عضو مجلس الادارة

على الشمسى
رئيس مجلس الادارة

محمد امين فكرى
محافظ البنك

تقرير مراقبى الحسابات

لقد راجعنا سجلات البنك الأهلى المصرى وظهر من الفحص أن الميزانية الموضحة بعاليه تمثل الحالة المالية الحقيقية للبنك وفقا لما هو ثابت بسجلات البنك وقد جردنا أيضا النقود وأوراق البنكنوت والصكوك الموجودة بالمركز الرئيسى وبفرعى القاهرة والأسكندرية ووجدناها صحيحة — أما مراجعة فرع لندن فقد قام بها السادة «دلوات وبلندر وجريفث وشركاهم» المحاسبون القانونيون.

المحاسبان القانونيان

القاهرة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤

زكى حسن
عضو مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
(س.م.م ٢)

و. كولدرى
عضو مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
(س.م.م ٢١)

حساب الارباح والخسائر

منه	مليم	جنيه مصرى
مكافأة السادة أعضاء مجلس الادارة	٤٦٦	١٧ ٦٤٢
مصروفات	٦٥٦	١ ٦٠٥ ٠٠٠
حصة فى الأرباح بواقع ٤ ٪ سنويا دفعت مقدما للمساهمين	...	١٢٠ ٠٠٠
احتياطى لدفع الحصة النهائية فى الأرباح بواقع ١٦ ٪ سنويا	...	٤٨٠ ٠٠٠
الرصيد المرحل للسنة المقبلة	٣٣٦	٢٨٩ ٢٧٦
	٤٥٨	٢ ٥١١ ٩٢٤

له	مليم	جنيه مصرى
اجمالى الربح للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بعد استبعاد قيمة استهلاك المبانى والأثاث وكذلك قيمة اعادة الخصم على الكمبيالات التى لم تستحق بعد واحتياطى الديون المشكوك فيها واحتياطى الطوارىء	٩٠٣	٢ ٢٥٨ ٨٨٣
الرصيد المرحل من سنة ١٩٥٢	٥٥٥	٢٥٣ ٠٤٠
	٤٥٨	٢ ٥١١ ٩٢٤

خطـاب رئيس مجلس الادارة

فى الجمعية العمومية العادية
المنعقدة فى ٢٤ مارس ١٩٥٤

كان العام الماضى عام استقرار للاقتصاد المصرى وتصحيح لأوضاعه .

وثمة عناصر متعددة تؤيد هذه الملاحظة ، وتؤكد فى الوقت نفسه صواب السياسة الاقتصادية والمالية التى وضعت فى صيف عام ١٩٥٢ . فقد أضحت الأسعار الداخلية فى جملتهـا مستقرة تقريبا ، وخفت حدة العجز فى ميزان المدفوعات بشكل واضح ، وقوى مركز الجنيه المصرى فى الخـارج . وأدى هـذا الاستقرار الى زيادة الودائع فى البنوك ، مما يدل على عدول الجمهور نسبيا عن اختزان النقود ، كما أدى الى نقص ملحوظ فى القروض التى قدمها البنك المركزى للحكومة ، وهذا أيضا دليل على وفرة النقود فى خزانة الدولة بسبب بيع القطن المخزون تباعا . وصفوة القول أن سير الجهاز الاقتصـادى للبلاد فى الوقت الحاضر يسمح باتخاذ تدابير لازمة ومفيدة سواء فى الداخل أم فى الخارج .

غير أنه مما يؤسف له أن التحسن فى الحالة النقدية لم يحقق كل ما كان يتوقع له من أثر طيب على اقتصادياتنا العامة ، اذ عاقه ضعف الرغبة فى القيام بمشروعات ونوع من الاعراض عن الاستثمار . فهناك شعور بالقلق يخيم على ميدان الاعمال ، صغيرة كانت أو كبيرة ، وله أثره فى تقلص المعاملات الى حد لا يبرره ما حـدث من هبوط فى القيمـة الاجمالية لمحصول القطن الحالى ، أو انكماش نسبى يصحب عادة سياسة الاستقرار .

ولعل هذا الركود راجع الى خوف مزدوج من تدخل الدولة المتعاقب من جانب ومن حدوث انكماش اقتصادى شديد من جانب آخر . ففيما يتعلق بخطر الأزمة الاقتصـادية نعتقد أن العوامل الفنية التى سردناها من قبل – مضافا اليها رقابة أحكم على المصروفات العمومية ومركز احصائى للقطن يدعو

الى الاطمئنان – كل هذه العوامل جديرة باستبعاد هذا الخوف ، على الأقل فى الحدود التى يخضع فيها لظروف محلية ، بصرف النظر عن تلك التطورات المفاجئة التى قد تحل بالأسواق العالمية .

أما عامل الخوف الثانى ، وهو خشية التدخل الحكومى ، فهو جوهر المشكلة التى نواجهها ، وربما كان أشد خطرا من العامل السابق . لأنه يرجع إلى حالة نفسية ويعبر عن عدم الثقة ، ومع ذلك ليس من العسير مقاومته ، فهناك أوساط مختلفة ثبط هممها كثرة اللوائح والقوانين التى كان لبعضها أثر رجعى ، والروح التى تعالج بها كما حدث مثلا فى بعض التشريعات العمالية . والواقع أن القيود والمضايقات الادارية التى تفرض على الحياة الاقتصادية ليس من شأنها أن توفر لها ما لا غنى عنه من توسع وطلاقة . وهناك أوساط أخرى اشد حساسية تخشى امعانا فى اعادة توزيع الدخل ، مع أنها لو تأملت لوجدت أن الاعفاءات الضرائبية التى تقررت أخيرا – وان اقتصرت على الصناعة – تدل على اتجاه مغاير لذلك .

ان هذا الخليط من المشاعر غير الواضحة يخيم قطعا على النشاط العام ، وهذا مما يؤسف له ولا شك ، خصوصا وليس ثمة خلاف على الاهداف المنشودة . فالاجماع منعقد فى الواقع على ضرورة رفع مستوى المعيشة ولا سبيل الى ذلك الا بالنمو الاقتصادى ، وهذا بدوره يصعب تحقيقه اذا ظلت رؤوس الأموال الموجودة فى البلاد معطلة ، واذا لم تتزايد المدخرات بدرجة محسوسة وتتهيأ للاستثمار .

فينبغى اذن تأمين هذين الامرين بل وتشجيعهما ، وسيكون لهما أثر ألزم وآكد فى اجتذاب رؤوس الأموال الاجنبية من بعض القوانين المغرية . وبرامج التجديد وتنمية الانتاج القومى التى تدرس الآن تشهد هى الأخرى بضرورة ذلك لأنه يزمع تمويل معظمها عن طريق القروض داخلية كانت أو خارجية .

ولنا خير أسوة فيما تصنعه أكثر بلاد أوربا الغربية ، وحسبنا أن نذكر على سبيل المثال المانيا . فقد اقترن برنامج زيادة الانتاج فيها بتشجيع الادخار ، ونشر التجارة الخارجية وتحرير الاقتصاد عامة . وما كان لها أن تنهض من كبوتها سريعا اذا لم تستطع أن ترد الى اقتصادياتها ما فقدته من مرونة . حقا ان العون المالى الخارجى قد ساهم فى هذا النجاح بنصيب ، ولكن من المشكوك

فيه أنه كان يستطيع أن يؤتى هذه الثمار ، لو لم يسبقه فى الداخل جو من الطمأنينة على مستقبل الاستثمار والنشاط الفردى .

وما أجدر مصر أن تتدبر امكانياتها الاقتصادية ، فأرضها خصبة خصوبة نادرة ومواردها لم تستغل بعد استغلالا كاملا ، واعباؤها العامة من ديون ومصروفات معتدلة نسبيا وكل هذه المزايا قل أن تجتمع فى عالمنا الحاضر ، حيث تضخمت ميزانية المصروفات فى كثير من الدول وأصبحت تثقل كاهل الموارد القومية .

ولقد خطت البلاد خطوة واسعة لتدارك بعض ما فاتها ، بما أبرمته الحكومة حديثا من عقد يتصل بصناعة الصلب التى يساهم فيها رأس مال اجنبى ، أو من اتفاقات خاصة بالبترول ، واملنا وطيد فى أن تحفز هذه الاتفاقات القوى الكامنة للنشاط الفردى .

❖

تطور الأسعار

تميزت الأسعار خلال عام ١٩٥٣ ، كما يتضح من الاحصاءات الرسمية ، باستقرار يكاد يكون عاما . الا أنه يلاحظ من ناحية أن عددا من المنتجات الرئيسية ما زال خاضعا للتسعير الجبرى . ومن ناحية أخرى لا يستبعد أن تكون زيادة بعض الرسوم الجمركية فى العام الماضى وغلاء السلع المستوردة بواسطة عملات أجنبية مشتراه من « حساب حق الاستيراد » قد أدت الى ارتفاع أسعار بعض الحاجيات التى لا تدخل حتما فى احتساب الأرقام القياسية الرسمية لأسعار الجملة وتكاليف المعيشة .

وبعد أن انخفض الرقم القياسى العام لأسعار الجملة بنسبة ١٥ ٪ خلال عام ١٩٥٢ ، بلغ ٣٤٥ فى بدء عام ١٩٥٣ (مقابل ١٠٠ فى يونيه – اغسطس ١٩٣٩) واستمر على ذلك تقريبا طوال العام مع ميل خفيف الى الارتفاع فلم يزد فى شهر ديسمبر الا الى ٣٥٣ . ومما تجدر ملاحظته أن هذا الارتفاع يرجع الى ارتفاع الرقم القياسى لأسعار المواد الغذائية ، وعلى وجه الخصوص القمح والسكر والمواد الدهنية . أما الرقم القياسى لأسعار المواد المصنوعة فعلى العكس مال الى الانخفاض ، وكانت المنسوجات واضحة التأثر بذلك .

ولم يتبع الرقم القياسى لتكاليف المعيشة الاتجاه الصعودى لأسعار الجملة فكان ٢٩٦ فى يناير ١٩٥٣ (مقابل ١٠٠ فى يونيه - اغسطس ١٩٣٩) ثم ارتفع قليلا خلال فصل الربيع ، وعاد الى الانخفاض الى أن اصبح ٢٩٣ فى آخر ديسمبر ، أى الى مستوى أدنى قليلا مما كان عليه فى ديسمبر ١٩٥٢ .

وعندما ارتفعت الأسعار فى مصر خلال عام ١٩٥١ والشهور الاولى من عام ١٩٥٢ ارتفاعا كبيرا أحسسنا معه بضرورة كبح جماحها . وكانت الجهود التى بذلت فى هذا الصدد ترمى الى كسر شوكة التضخم الذى كان يهدد تهديدا كبيرا المقدرة الشرائية لذوى الدخل المحدود . وقد أمكن تحقيق ذلك باتباع سياسة اقتصادية قوامها تسعيرة اصبحت فى جمودها ، رغم ما أدخل عليها أخيرا من تخفيف ، شديدة على بعض الأصناف .

❖

الانتاج الزراعى

كان الانتاج الزراعى فى عام ١٩٥٣ مرضيا فى الجملة . فزاد انتاج الغلال وقصب السكر زيادة ملحوظة . وزادت أيضا المحاصيل الأخرى ، فيما عدا القطن الذى نقص محصوله لخفض مساحة ما سمح بزراعته منه بنسبة ٣٣ ٪ تقريبا عما كانت عليه فى العام السابق بسبب ضخامة ما كان مخزونا منه من قبل . وهبطت كذلك المنتجات الحيوانية قليلا . وواضح ان النتائج الاقتصادية للانتاج الزراعى تأثرت بنظام التسعير ، ويمكن أن تقدر قيمة هذا الانتاج فى مجموعه - اذا استثنينا القطن - بما يزيد زيادة واضحة عن انتاج سنة ١٩٥٢ ، ويكاد يعادل انتاج عام ١٩٥١ . ومع ذلك يجب ألا يغرب عن البال أن محصول القمح وقصب السكر لا يزال اقل من حاجة الاستهلاك المحلى . أما محصول الارز لموسم ١٩٥٣ فيظهر - تبعا للتقديرات الرسمية - أنه يكفى الاستهلاك المحلى ، ولكن ينبغى أن نذكر أنه فى السنوات السابقة على عام ١٩٥٠ عندما كانت المساحة التى تزرع أرزا تزيد عن ٧٠٠ر٠٠٠ فدان لوفرة المياه (مقابل ٤٢٣ر٠٠٠ فدان فقط فى العام الماضى) كان يتبقى من المحصول السنوى فائض للتصدير يدر علينا عملات أجنبية لا يستهان بها .

وعلى ذلك فالتوسع فى الانتاج الزراعى ضرورة لازمة ، لا لتزايد السكان فحسب بل ولأن الجمود النسبى فى ايراد المشتغلين بالزراعة يؤدى الى الحد من مقدرتهم الشرائية ويعوق التقدم الصناعى المنشود .

الاصلاح الزراعى

لقد كان هـذا الأمر يشغلنا فى العـام الماضى ، فرجونا ألا يؤثر تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى على الانتاج ، ويهبط بمستواه .

وتبدو نتائج السنة الزراعية الماضية مؤيدة أن اللجنة العليا للاصلاح الزراعى قدرت ما يمكن أن يكون لاجراء سريع من أثر على الانتـاج ، فلم تعمـد الى توزيع الاراضى المستولى عليهـا الا بالقدر الذى تتوفر فيه وسائل الاستغلال ، ويتحقق استمرار الانتاج . فبينما بلغت المساحة المستولى عليهـا ١٨٨ر٠٠٠ فدان فى أول نوفمبر ١٩٥٣ ، لم يوزع منها الا ١٧ر٠٠٠ فدان ، وينتظر توزيع ٩٧ر٠٠٠ فدان خلال العام الحالى . ولم يفت اللجنة أيضا أن تبذل لصغار المستأجرين بعض المعونة الفنية وتيسر لهم عمليات التسليف التى من شأنها زيادة الانتاج .

وقد أسفر الاصلاح الزراعى فعلا عن تخفيض الايجارات الزراعية ، ولهـذا أثر لا ينكر من ناحية العدالة الاجتماعيـة . ولكن مما يؤسف له أن البطالة المزمنة بين العمال الزراعيين آخذة فى الازدياد . هذا الى أن الظروف الاقتصادية السائدة وبعض العوامل المترتبة على تنفيذ الاصلاح الزراعى قد أدت الى زيادة طلاب العمل ، ونتج عن ذلك انخفاض فى مستوى الأجور الزراعية .

وفى أول هذا العـام بدأ توزيع سندات الاصلاح الزراعى عـلى بعض أصحاب الأراضى المستولى عليها ، وتسلم هؤلاء فعلا الفوائد المستحقة لهم فى أول نوفمبر ١٩٥٣ .

القطن

خلت سوق القطن بالاسكندرية فى عام ١٩٥٣ من الأحداث البارزة ، فقد استمرت الحكومة فى شراء الاقطان المعروضة عليها بالأسعار التى حددتها ، وبيعها بأسعار مرتبطة بسوق نيويورك .

وظلت هذه السياسة التى استحدثت فى بدء موسم ١٩٥٢/٥٣ متبعة خلال الموسم الجارى ، بما تهدف اليه من اعادة سوق القطن الى حالتها الطبيعية وأنتجت أثرا ملحوظا فى مستوى الأسعار . ففى موسم ٥٢/٥٣ كانت الحكومة تشترى بسعر ٦٧ ١/٢ ريال للكرنك و ٦٠ ريالا للأشمونى (رتبة جـود) بزيادة تتراوح بين ٩ ٠/٠ و ١٣ ٠/٠ على التوالى على متوسط سعر البيع العادى ، مما دفع المنتجين الى بيع المحصول للحكومة . فأصدرت من أذون الخزانة لثلاثة

أشهر ما قيمته ٤٥ مليونا من الجنيهات لتمويل هذه العمليات . أما فى الموسم الحالى فقد حملت الظروف فى مجموعها – وبصفة خاصة انخفاض الايجارات الزراعية – الحكومة على تخفيض أسعار الشراء بنسبة تتراوح بين ١٤ ٠/٠ و ١٦ ٠/٠ ، أى الى ٥٨ ريالا للكرنك و ٥٠ ريالا للأشمونى . فاصبحت هذه الأسعار أقل من الأسعار السائدة فى السوق . ولذلك لم تلجأ الحكومة الى التسهيلات التى وضعها البنك المركزى تحت تصرفها الا فى حدود مبالغ ضئيلة . والتعليمات تقضى بأن تباع جميع الأقطان المعدة للتصدير أو لشركات الغزل المحلية للجنة القطن مما يضطر التجار الى اعادة شرائها منها فى الوقت نفسه الا أن هذا النوع من التدخل لم يؤثر على حسن سير العمل فى السوق ، ويرجع الفضل فى ذلك الى ما وفرته له الحكومة من مرونة فى تحديد فروق أسعار الشراء والبيع .

وبلغت كمية الاقطان المخزونة فى نهاية موسم ١٩٥٢/٥٣ ٠٠٠ر٤٠٠ر٣ قنطار ثلثاها تقريبا من الكرنك . واذا أضيف اليها المحصول الحالى ، ويقدر بحوالى سبعة ملايين قنطار – قيمتها تقريبا ٩٠ مليونا – (مقابل محصول قدره ٠٠٠ر٧١٧ر٩ قنطار فى الموسم السابق قيمتها ١٢٥ مليونا تقريبا) ، فان جملة الموجود فى بداية هذا الموسم كانت تقرب من ١٠ ١/٢ مليون قنطار ، مقابل ١٢ مليونا فى موسم ١٩٥٢/٥٣ .

وقد بدأ الموسم الحالى على نحو يبشر بالخير . فتوالت الأوامر من الخارج ومن شركات الغزل المحلية لشراء كميات كبيرة . وبلغت المبيعات للجنة القطن حتى آخر شهر فبر ير الماضى بعد فترة نشاط استثنائية ٨ ملايين قنطار تقريبا ، واذا استمر الطلب على هذا النحو فانه يحتمل أن يهبط المخزون فى نهاية الموسم الى مستوى أقل مما كان عليه فى العام السابق مما يمهد لبداية طيبة للموسم المقبل .

وقد قررت الحكومة – فى ضوء ما تقدم – زيادة السعر الذى تشترى به المحصول الجديد بمقدار يتراوح بين ٣ و ٤ ريالات ، كما قررت رفع أسعار البيع بنسبة ٤٠ ٠/٠ (بدلا من ٣٠ ٠/٠) فوق أسعار سوق نيويورك للاقطان طويلة التيلة وبنسبة ١٢ ١/٢ ٠/٠ (بدلا من ٥ ٠/٠) للاقطان قصيرة التيلة . وتقررت هذه الزيادة لتزيل الفروق بين أسعار السوق الحرة والأسعار الرسمية . وترى الحكومة أنه لن تؤثر هذه الزيادة على مقدرة الكرنك

والأشمونى على المنافسة ، لما لهما من مزايا خاصة فى نظر الغزالين .

ولا يسعنا فى هذا الصدد الا أن نؤمل أن تؤتى تلك التوجيهات التى رسمتها الحكومة لتحسين نوع الأشمونى ثمارها المرجوة فى المستقبل القريب ، بعد أن ترددت الشكوى منه أخيرا .

ومهما يكن المركز الاحصائى للقطن المصرى قويا ، فانه يجب ألا يغيب عن البال أهمية وفرة المحصول العالمى وعلى الأخص تكدس الأقطان المخزونة فى الولايات المتحدة . ويلاحظ أن كمية الأقطان المخزونة فى العالم تميل الى الزيادة ، بسبب وفرة المحصول الامريكى خلال العامين السابقين ، وقد بلغت هذه الكمية أكثر من ١٧ مليون بالة فى أول اغسطس الماضى . ومن ناحية أخرى يقدر المحصول العالمى لموسم ١٩٥٣/٥٤ بحوالى ٣٦ ١/٢ مليون بالة ، وتقدر حاجة الاستهلاك بنحو ٣٣ ١/٢ مليون ، وبذا سيتبقى فى أول اغسطس القادم حوالى ٢٠ مليون بالة ، منها ٩ ١/٢ فى الولايات المتحدة الا أن يطرأ ما ليس فى الحسبان . وتثير وفرة المحصول الأمريكى مسألة هامة ، وهى أنه اذا اضطرت السلطات الأمريكية الى خفض أسعار الاقطان المعدة للتصدير ، فسيترتب على ذلك حتما هبوط عام فى الأسعار العالمية ، وهذا احتمال ينبغى ألا يغيب عن الأذهان .

وثمة موضوع آخر له شأنه ، وهو تعطيل بورصة العقود بالاسكندرية . فانه وان يكن من غير المناسب اعادة فتحها الآن ، الا أنه يجب ألا نغفل أن عدم وجود امكانيات التغطية التى لا تتوفر الا فى سوق العقود يعوق نوعا ما السير الطبيعى للعمليات . وفى بداية الموسم الحالى شعر بهذا الفراغ تجار فى الاسكندرية والأقاليم . ولذلك لا نشك فى أنا سنتتبع هنا باهتمام ما يترتب على اعادة فتح بورصة ليفربول المرتقب فى شهر مايو القادم .

❋❋

التجارة الخارجية

امتازت مبادلاتنا الخارجية بتحسن فى الميزان التجارى عام ١٩٥٣ ، فقد بلغ العجز فيه ٣٧ مليونا من الجنيهات ، بينما كان ٧٢ مليونا فى عام ١٩٥٢ ويرجع ذلك الى الحد من الواردات واخضاع بعضها لضرب من الرقابة والقيود التى قصد بها فعلا تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات .

وبلغت قيمة الواردات ١٧٥ مليون جنيه فى هذا العام ، مقابل ٢١٧ فى العام السابق . ويرجع ذلك بصفة خاصة الى نقص وارداتنا من انجلترا والاتحاد السوفيتى وهولندا وبلجيكا وشيلى بنسبة لا تقل عن ٤٠ ٪ من قيمة الواردات يقابل هذا زيادة فى وارداتنا من المانيا الغربية بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا .

أما صادراتنا فبلغت قيمتها ١٣٧ مليون جنيه ، أى بنقص طفيف عن صادرات ١٩٥٢ التى كانت قيمتها ١٤٥ مليونا . ولكن يلاحظ الى جانب هذا الاستقرار النسبى فى قيمة الصادرات ان وزن الأقطان المصدرة زاد زيادة كبيرة ، فبلغ ٧٫٧٠٠٫٠٠٠ قنطار فى عام ١٩٥٣ ، بينما كان ٦٫٠٠٠٫٠٠٠ قنطار فى ١٩٥٢ . ويلاحظ من جهة اخرى أن هناك زيادة واضحة فى صادراتنا الى انجلترا ، وأصبحت ضعف ما كانت عليه فى العام السابق وصعدت قيمتها الى ١٥ مليونا بعد أن كانت ٧ ملايين ، أما فى هذا العام فيتوقع – تبعا لمشترياتها الأخيرة من القطن – أنها قد تستعيد مرتبتها الأولى بين عملائنا .

وتزداد صادراتنا الى الهند باطراد ، فبلغت قيمتها ١٦ مليونا خلال عام ١٩٥٣ ، مقابل ١٣ ١/٢ مليون فى عام ١٩٥٢ ، وبذا أصبحت أهم عميل لمصر بعد فرنسا . ويقابل هذا نقص فى صادراتنا الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بما يجاوز النصف ، كما نقصت صادراتنا الى المانيا الغربية وايطاليا .

ويتضح من هذا العرض السريع لمبادلاتنا أن العجز فى تجارتنا مع انجلترا ينخفض بشكل واضح سنة بعد أخرى ، فأصبح ٨ ١/٢ مليون فى عام ١٩٥٣ بعد أن كان ٢٣ مليونا فى عام ١٩٥٢ . أما العجز فى معاملاتنا مع المانيا الغربية فيزداد خطورة ، لأنه صعد من نصف مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ الى ٩ ملايين فى عام ١٩٥٣ . واضطررنا الى تسوية ثلاثة ملايين منها بعملات أجنبية ، نتيجة لتجاوز الحد المقرر فى اتفاقية الدفع بين المانيا ومصر عدة مرات خلال العام الماضى . وعلى العكس من ذلك كان ميزاننا التجارى مع الهند واليابان وفرنسا لصالحنا .

ميزان المدفوعات

تحسن ميزان المدفوعات أيضا تحسنا واضحا ، كما تحسن الميزان التجارى ، فبعد أن كان عجزه ٥٥ مليونا فى عام ١٩٥٢ ، اذا به يهبط على حسب التقديرات المؤقتة الى ١٠ ملايين تقريبا فى عام ١٩٥٣ .

وهذا التحسن مشجع ولا شك ، الا أنه يكشف عن اتجاهات ميزان مدفوعاتنا وتتلخص فى أن عجزه راجع الى عجز مستمر فى ميزاننا التجارى بالرغم من القيود المفروضة على الواردات ومن تشجيع تصدير الأقطان . ولا يخفف من حدة ذلك الا فائض مناسب فى صادراتنا « غير المنظورة » .

والقمح من بين العناصر الهامة فى تجارتنا الخارجية ، فلا تقل وارداتنا منه منذ خمس سنوات عن ٦٠٠ر٠٠٠ طن سنويا تبلغ قيمتها فى المتوسط ٢٣ مليونا من الجنيهات وهو من الواردات الخارجية التى لا يمكن ضغطها فى يسر ، فضلا عن أنه أثقلها عبئا لما يتطلب من عملة صعبة .

وتمتاز العناصر « غير المنظورة » فى عام ١٩٥٣ بثباتها النسبى سواء فى جانب الايراد أو المنصرف . ويبلغ الرصيد الدائن لهذه العمليات حوالى ٢٣ مليونا مقابل ١١ ١/٢ مليون جنيه فى ١٩٥٢ .

وكانت نتيجة ميزان المدفوعات فى آخر عام ١٩٥٣ ظهور فائض قدره ٤ ملايين جنيه استرلينى من ناحية وعجز فى عملات أجنبية مختلفة يقدر بنحو ٧ ١/٢ مليون جنيه مصرى يضاف اليه زيادة فى المطلوب منا فى « حساب غير المقيمين » تبلغ حوالى ٦ ملايين جنيه .

ومما يسترعى النظر فى تطور ميزان المدفوعات خلال السنوات الاخيرة أن حركة الواردات تتكيف على وجه شبه آلى بالمقدرة الشرائية التى تحددها قيمة صادراتنا على شريطة أن تبقى المصروفات الحكومية فى الخارج فى حدود ما يتوفر لدينا من عملات أجنبية . وتعتبر هذه المرونة الكبيرة احدى المميزات الرئيسية للاقتصاد المصرى ، وهى التى تساعد على أن يقف عدم التوازن فى حساباتنا الخارجية عند حدود ضيقة . هذا الى أن اتفاقيات الدفع ونظام « حساب حق الاستيراد » تعزز هذا الاتجاه ، وتحد من الغلو فى زيادة الواردات .

وعلى كل حال ترتبط مقدرتنا على الاستيراد - بنسبة لا تقل عن ٨٠ ٠/٠ - بتصدير محصول واحد ، هو القطن . وتصريف هذا المحصول يتوقف على عاملين لا يد لنا فيهما وهما مقدار الطلب الخارجى ، ومستوى الاسعار العالمية . ويترتب على ذلك ضرورة متابعة السياسة التى ترمى الى تطهير سوق القطن مما لحق بها من تصرفات سابقة والى تدعيم ثقة البلاد الاجنبية بها التى استعدناها أخيرا .

ويلاحظ من جهة أخرى أنه اذا كان حساب المبادلات « غير المنظورة » لا يزال فى صالحنا فانما يرجع ذلك الى ما نحصل عليه من رسوم القناة وقلة ما نقدمه لخدمة ديوننا للخارج ، غير أنه يجب أن نذكر أن من بين عناصر الايرادات « غير المنظورة » مصروفات القوات البريطانية فى منطقة القناة وهذا مصيره الى الزوال . ولذا ينبغى الاهتمام بتشجيع السياحة الى مصر التى تعد موردا لا بأس به للعملات الاجنبية .

وأخيرا يثير موضوع موازنة مدفوعاتنا الخارجية مشكلة لها أهمية لما تبذله مصر من جهد فى سبيل توفير وسائل زيادة الانتاج ، اذ أن ذلك يستلزم مشتريات كثيرة من الخارج تستنفد الى درجة بعيدة ما لدينا من عملات اجنبية ما لم توزع هذه المشتريات على عدة سنوات ، وما لم تعط الاولوية للسلع الانتاجية . وتبدو ضرورة ذلك اذا لا حظنا أن احتياطياتنا من العملات الأجنبية وان بدت كافية من الناحية الرقمية الا أنها مجمدة فى قسط كبير منها . فكان جملة ما لدينا من ذهب وعملات اجنبية ٢٦٥ مليونا من الجنيهات فى آخر ديسمبر الماضى منها ١٦٤ مليونا من الجنيهات الاسترلينية المجمدة فى الحساب رقم ٢ ، ولا يفرج عنها الا فى عدة سنوات وبمعدل ١٥ مليون جنيه استرلينى فى السنة .

❖

كمية وسائل التعامل

تتكون هذه الكمية من البنكنوت والعملة الورقية والنقدية الصغيرة وودائع البنوك ، وامتازت خلال العام الماضى بدرجة ملحوظة من الاستقرار . فقد بلغت جملتها ٤١٧ مليونا من الجنيهات فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ مقابل ٤٢٤ مليونا فى آخر ديسمبر ١٩٥٢ فى حين ان انكماشها خلال عام ١٩٥٢ بلغ ٣٦ مليونا بعد المستوى العالى الذى بلغته فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ وقدره ٤٦٠ مليونا .

ويرجع الانكماش خلال هذين العامين فى قسط منه الى ضعف الحاجة الى النقد تبعا لانخفاض قيمة محصول القطن بنسبة ٥٠ ٪ ، وفى قسط أكبر الى عجز الميزان الحسابى خلال عام ١٩٥٢ وتناقص القروض الممنوحة للخزانة العامة تدريجيا .

واذا كانت كميـة وسائل التعامل قد امتازت فى مجموعها بضـرب من الاستقرار خلال العام الماضى ، فان العناصر المكونة لها لم تنح هـذا النحو ، وبدت على عكس ما كانت عليه فى السنوات الثلاث السابقة .

فبينما تزايدت اوراق النقد المتداولة باطراد فى السنوات ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ وصعـدت من ١٧٠ مليونا فى ٣١ ديسمبر سـنة ١٩٤٩ الى ٢٠٧ ملايين فى التاريخ نفسه من سنة ١٩٥٢ ، اذا بالودائع النقدية فى البنوك قد تناقصت فى نفس المدة من ٢٨٣ الى ٢١٧ ، أما فى العام الماضى فالامر عكسى ، اذ هبطت اوراق النقـد المتـداولة الى ١٩١ مليونا فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ ، اى بنقص قدره ١٦ مليونا فى عام واحـد . أما الودائع النقدية فى البنـوك فقد صعدت بمقدار ٩ ملايين بحيث أصبحت ٢٢٦ مليونا فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ .

وترجع هذه الزيادة الى اعادة تكوين الودائع الخاصة ، مما يدل على العدول نسبيا عن اختزان النقد . فبعد ان استمرت فترة السحب خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٢ ، عـادت الودائع الخـاصة فى آخر ديسمبر ١٩٥٣ الى مستواها السابق الذى كانت عليه فى آخر عام ١٩٤٩ ، أى ٢٠٠ مليون جنيه تقريبا .

الا أن هذا لا ينطبق على الودائع الحكومية أو شبه الحكومية التى تناقصت تدريجيا من ٧٧ مليونا فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ الى ٨ ملايين فى أغسطس سنة ١٩٥٢ ثم صعدت الى ١٨ مليونا فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ .

❖

البنك المركزى وتوزيع الائتمان

استمرت ظاهرة انكماش طلب البنـوك التجارية للائتمان من البنـك المركزى خلال عام ١٩٥٣ كما كانت عليه فى سنة ١٩٥٢ . فبينما بلغت قيمة الاعتمـادات المفتوحة لهـذه البنـوك فى موسم القطن الحـالى ٢٠ مليونا من الجنيهات ، لم تستعمل منها الا ٤ ملايين لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ ويقابل هذا على التوالى ١٣ مليونا و ٤ ملايين فى عام ١٩٥٢ .

ومنح البنك المركزى بعض المؤسسات شبه الحكومية قروضا تمكنها من زيادة نشاطها أو لتمويل محصول القمح .

وفيما يتعلق بتمويل محصول القطن الحالى تم الاتفاق بين الحكومة والبنك على أن يكتتب هذا الاخير فى أذون على الخزانة لمدة ثلاثة شهور قيمتها الاجمالية ٤٠ مليون جنيه ، الا أن النشاط الذى بدا فى سوق القطن وسرعة تصريف المحصول كان من شأنهما أن البنك لم يكتتب الا فيما قيمته خمسة ملايين من الجنيهات ، ولعدم تجديد غالبيتها ، لم يبق منها فى محفظته الا مليونان فى ٣١ ديسمبر الماضى . يقابل ذلك رصيد دائن للحكومة قدره ٢٫٠٣٨٫٠٠٠ جنيه فى حسابها الخاص .

أما القروض المؤقتة التى يقدمها البنك للحكومة تغطية للعجز الموسمى فى الميزانية وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، فلم تدع الحاجة اليها فى العام الماضى الا فى حدود ضئيلة ولمدد اقصر منها فى عام ١٩٥٢ . وقد تم تسديدها جميعا فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ ، بل وظهر حساب الحكومة وبه رصيد دائن .

واضطر بعض البنوك المركزية الاجنبية اخيرا الى تخفيض سعر الخصم عما كان عليه فى عام ١٩٥٢ ، ولا حاجة بنا الى ذلك لأنا لم نجارهم فى الماضى فى رفع هذا السعر . ويعتبر سعرنا الحالى وقدره ٣ ٪ منخفضا بدرجة كافية .

ويسرنى أن ابلغكم أن البنك المركزى اعد - متعاونا مع البنوك الأخرى فى مصر - مشروعا لانشاء معهد للدراسات المصرفية يراد به رفع المستوى المهنى فى مصر والبلاد العربية والشرقية .

❖

ميزانية الدولة

لما كان الحساب الختامى لميزانية الدولة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه الماضى غير معروف بعد فسنكتفى بالتعليق على تقديرات الميزانية الحالية .

وتمتاز هذه الميزانية بميزتين هامتين ، فمن ناحية هناك انخفاض طفيف فى اجمالى المصروفات اذا قورنت بميزانية السنة السابقة ومن ناحية أخرى تختلف طريقة عرض هذه المصروفات عما كانت عليه فى الماضى ، فقد اضيفت الى ميزانية الدولة العادية ميزانية خاصة للتنمية .

وتقدر ايرادات ومصروفات الميزانية العادية بمبلغ ١٩٧ مليونا اى بنقص قدره ٩ ملايين عن ميزانية السنة السابقة .

ومما يبعث على الرضا أن هذه هى السنة الثانية التى أمكن فيها وضع حد لاطراد الزيادة فى ميزانية المصروفات بعد ان بلغت ٢٣٣ مليونا فى عام ١٩٥١/٥٢ بعجز قدره ٣٩ مليونا ، هذا فضلا عن الخسائر المترتبة على الاقطان المخزونة .

ولا شك فى ان اعادة موازنة الميزانية العادية صادفت صعوبات جمة نظرا لما توقعه التقدير الاولى من انخفاض فى الايرادات - وبصفة خاصة ايرادات الجمارك - عما كانت عليه فى السنة المالية السابقة . لذلك كان لا بد من ضغط المصروفات . وقد تيسر ذلك عن طريق نقص المنصرف على وارداتنا من الغلال لوفرة المحاصيل الداخلية من جهة وخفض وزن الرغيف وعلاوة غلاء المعيشة من ناحية أخرى .

وتثير الميزانية المستقلة لمشروعات التنمية بعض الملاحظات لا من الناحية الحسابية - ولو انه ليس من اليسير وضع حد فاصل بين المصروفات العادية والمصروفات الانتاجية - ولكن من ناحية أنها تعبر عن سياسة ترمى الى التنمية الاقتصادية عن طريق الانفاق الانتاجى حتى ولو ادى ذلك الى عجز فى الميزانية العامة اثناء فترة الانتقال . وقد أشار القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بهذا الموضوع الى أن بعض المشروعات العامة ستمول عن طريق قروض تطرح للاكتتاب العام . ولا شك فى ان الاقتراض يفضل فرض الضرائب فى الظروف الحاضرة الا انه يستلزم العمل على اغراء رؤوس الأموال على الاستثمار كى يزداد الدخل ، فاذا ما تزايد الدخل القومى ، زادت تبعا لذلك القدرة على تحمل الضرائب . ومعنى هذا فى اختصار ان نجتذب المدخرات الخاصة الحاضرة نحو المشروعات العامة الانتاجية ، كى نحقق - دون تضخم زائد - ما ننشده من توسع اقتصادى وتمويل سليم للمصروفات العامة .

❖

السودان

كان العام الماضى فى السودان معتدل الرخاء ومستقرا نوعا ، فسمحت وفرة المحاصيل بزيادة كمية الصادرات مما عوض نسبيا انخفاض ثمن القطن .

وقد ساعدت زيادة المصروفات العامة على الايرادات من ناحية ، والتوسع فى الائتمان المصرفى من ناحية أخرى على الابقاء على مستوى عال للدخل الأهلى فى مظهره النقدى . وهذا يفسر ثبات اسعار التجزئة وعدم نزولها عن مستواها فى عام ١٩٥٢ ، برغم زيادة الانتاج الزراعى . اما الرقم القياسى لاسعار الجملة فقد انخفض متوسطه الى ٤٤٨ ، بعد ان كان ٥٨٥ فى سنة ١٩٥٢ (مقابل ١٠٠ فى عام ١٩٣٨) .

وكان محصول القطن فى العام الماضى وفيرا جدا اذ بلغ ١٫٧٧٨٫٠٠٠ قنطارا من ذلك ٨٥ ٪ تقريبا من الساكل ، مقابل ١٫٢١١٫٠٠٠ قنطارا فى موسم ١٩٥١/٥٢ ، اى بزيادة قدرها ٤٦ ٪ . وترجع هذه الزيادة الى اتساع المساحة المزروعة ووفرة انتاج الفدان . فقد بلغ متوسط انتاجه فى الجزيرة ٤٫٧ قنطار مقابل ٣٫١ فى الموسم الماضى ، اما المتوسط العام فهو ٣ قناطير مقابل ٢٫٢ قنطار فى موسم ١٩٥١/٥٢ .

ويبشر المحصول القادم بانتاج اوفر ، حيث تقدر المساحة المزروعة بنحو ٦٣٧٫٠٠٠ فدان بزيادة ٤٠٫٠٠٠ فدان عن موسم ١٩٥٢/٥٣ وبذا يمكن تقدير المحصول الجديد بحوالى ٢ مليون قنطار .

وامتازت التجارة الخارجية بنقص فى قيمة السلع المستوردة لحساب الافراد ، اما مشتريات الحكومة من الخارج لتنفيذ برنامج التنمية فقد استمرت قريبة من مستواها فى العام السابق . وبلغ اجمالى الواردات ٥١ مليونا مقابل ٦٢ مليونا فى عام ١٩٥٢ .

أما الصادرات فبلغت قيمتها ٤٤ مليونا مقابل ٤٦ فى عام ١٩٥٢ ، وذلك برغم الزيادة الكبيرة فى صادرات القطن التى ارتفعت من ١٫٢٢٤٫٠٠٠ قنطار فى عام ١٩٥٢ الى ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ قنطار تقريبا فى عام ١٩٥٣ . ويمكن أن يقاس انخفاض اسعار القطن السودانى من عام الى آخر بمتوسط قيمة الساكل « فوب » التى نقصت من ١٢٨ ريالا للقنطار فى عام ١٩٥٢ الى ٦٤ ريالا عام ١٩٥٣ ، أى بنقص قدره ٥٠ ٪ .

ولا يدهشنا ، ازاء تحسن مركز الاقطان طويلة التيلة ، ان نرى الاسعار أكثر تماسكا وثباتا فى مزاد اجرى اخيرا لبيع القطن .

وكانت النتيجة الاجمالية للتجارة الخارجية عجزا قدره ستة ملايين مقابل ١٦ مليونا تقريبا فى عام ١٩٥٢ . ومن سبق الحوادث ان نعطى الآن بيانا دقيقا

عن نتيجة ميزان المدفوعات ويمكن أن يقدر عجزه مؤقتا بما يقرب من ١٠ ملايين مقابل ١٥ مليونا فى عام ١٩٥٢ ، ويلاحظ أن المدفوعات « غير المنظورة » فى زيادة مطردة (وهى عبارة عن مصروفات السفر والصرف فى الخارج وتحويل الاموال بمناسبة اعتزال الموظفين الاجانب الخدمة) .

ولقد استفادت مكاتب البنك بالسودان من نتائج الانتاج الزراعى الطيبة ومن التقدم الملحوظ فى سائر نواحى اقتصاديات البلاد ، وتمكنت بذلك من تعويض كل ما فقدته من نشاطها فى العام السابق .

ورحبت الاوساط التجارية بافتتاح توكيلنا الجديد فى القضارف ، وهى سوق هامة للغلال ، واعمال هذا التوكيل فى توسع مطرد .

ونرجو مخلصين ان يكون التطور الذى حدث فى السودان خلال ربع القرن الأخير والذى ادى الى حصول السودانيين على حق تقرير مصيرهم فاتحة عهد رخاء وتقدم مطرد .

❖

ميزانية البنك

يبلغ مجموع الميزانية المعروضة عليكم اليوم ٢٤٢ر٥٠٠ر٢١٠ جنيها بنقص قدره ٣٠٣ر٤٢٤ر٩ عن الميزانية السابقة .

وتلاحظون فى « الحسابات الجارية والودائع لاجل والحسابات الأخرى » زيادة تبلغ ٠٥٤ر٥١٨ر٨ جنيها معظمها ناتج عن « حسابات المقاصة » الخاصة بالبنوك المركزية الأجنبية للدول التى عقدت مع مصر اتفاقيات تجارية أو للدفع .

وبينما كان حساب الحكومة المصرية العادى مدينا فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ بمبلغ ٢١٤ر٨٧٢ر٤ جنيها اذا به دائن بمقدار ٦١٥ر٧٦٨ر٥ جنيها ، أما رصيد حسابها الخاص باذون الخزانة فيبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٥٥ جنيه مقابل ٠٠٠ر٠٠٠ر٧٠ فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ . وتستعمل هذه الاذون غطاء للاصدار ونقصها دليل على النقص فى ورق النقد المصدر . اما الحسابان الآخران الخاصان أيضا باذون الخزانة الصادرة بمقتضى القانونين رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ ، فهما مرتبطان بمشتريات الحكومة من اقطان موسمى ١٩٥٢/٥٣ ، ١٩٥٣/٥٤ .

وزاد رصيد حساب حكومة السودان بمقدار ٣١٣ر٠٦٧ جنيها وزادت أيضا أرصدة « البنوك فى مصر » بمقدار ٦٦٧ر٠٤٨ جنيها . اما « الحسابات النظامية » فقد سجلت نقصا يبلغ ٥ر٤١٢ر٠٧٧ جنيها وهذا يبين مدى النقص فى الاعتمادات المفتوحة غير المستعملة وبصفة خاصة ما كان منها لحساب الحكومة المصرية .

وزادت فى جانب الأصول « أذون وصكوك الحكومات المصرية والأجنبية » بمقدار ٧ر٧٠٨ر٢٧٨ جنيها . وبينما نقص ما فى محفظة البنك من الصكوك الحكومية الأجنبية ، اذا بأذون وصكوك الحكومة المصرية تتزايد حتى بلغت نسبتها فى الوقت الحاضر ٣٣ ٪ من مجموع محفظة البنك .

وبلغت « القروض الممنوحة للبنوك فى مصر » لتمويل محصول القطن ٤ر٠٥٠ر٠٠٠ جنيه ، مقابل ٤ر٤٤٨ر٦٢٦ جنيها فى العام الماضى .

أما « القروض الأخرى » التى تبلغ ٧ر٦١٤ر٥٧٢ جنيها فهى تقل عما كانت عليه فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ بمقدار ٥ر١٤٠ر٣٦٠ جنيها ، وهذا يدل على مدى النقص فى محصول القطن من ناحية وسرعة تصريفه من ناحية أخرى .

وزادت « القروض المنوعة » بمقدار ٢١٦ر٨٢٦ جنيها .

أما « أرصدة البنوك والمراسلين فى الخارج والمبالغ المقرضة لآجال قصيرة » فنقصت بمقدار ١ر٤٨٨ر٦٠٢ جنيه . وظلت قيمة المبانى بدون تغيير عن العام الماضى أى ١٠٠ر٠٠٠ جنيه . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن المبنى الجديد للبنك فى أم درمان تم فعلا ، كما أن المبنى الجديد لفرع مصر الجديدة يوشك أن ينتهى . ونأمل أن نشرع خلال هذا العام فى بدء تشييد المبنى الجديد فى شارع شريف خلف المبنى الرئيسى للبنك ، وقد رأينا من الحكمة تكوين الاحتياطى اللازم لمقابلة هذه المصروفات خلال هذا العام فضلا عن استهلاكها بالكامل .

ويبلغ ربحنا الاجمالى فى « حساب الأرباح والخسائر » هذا العام ٢ر٢٥٨ر٨٨٤ جنيها ، مقابل ٢ر٣٧١ر٨١٧ جنيها فى السنة السابقة أى بنقص قدره ١١٢ر٩٣٣ جنيها ، ويرجع ذلك على الخصوص الى تناقص الفوائد التى حصلها البنك لقلة القروض الممنوحة للبنوك الأخرى ولمصدرى الأقطان لتمويل محصول القطن . الا أنه يسرنا أن نذكر أن

نصيب البنك فى الأرباح الناتجة عن عمليات اصدار أوراق النقد كان مرضيا .

ونقصت المصروفات العامة بمقدار ١١٦ر٤٦٦ جنيها فبلغت ١ر٦٢٢ر٦٤٨ جنيها مقابل ١ر٧٣٩ر١١٤ جنيها فى العام السابق .

وبذلك تكون الأرباح الصافية ٦٣٦ر٢٣٦ جنيها هذا العام ، مقابل ٦٣٢ر٧٠٣ جنيها لعام ١٩٥٢ . ونقترح توزيع ربح على المساهمين مماثل لما وزع عليهم فى العام الماضى ، أى بنسبة ٢٠ ٪ من قيمة السهم الاسمية ، ويستنفد ذلك مبلغ ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه فيكون الباقى ٣٦ر٢٣٦ جنيها يرحل للعام المقبل .

ونوجه النظر الى ما تضمنه تقريرنا فى العامين السابقين من اشارة الى النقص الواضح فى أسعار الصكوك الحكومية ، والى ضرورة خفض القيمة الدفترية لمحفظة البنك . ويسرنا أن نشير الى أن اتجاها عكسيا ظهر خلال عام ١٩٥٣ ، وترتب على التحسن البادى فى السوق المالية أن ظهر فرق واضح بين القيمة الدفترية لمحفظة البنك وقيمتها السوقية . ومع هذا ينبغى أن نستمر فى سياستنا الماضية ولذا ضاعفنا احتياطاتنا الخفية لمواجهة كافة الطوارىء .

❖❖❖

مجلس الادارة

دعونا السيد عبد الرحمن حماده فى شهر ابريل الماضى للانضمام الى المجلس . وان التقدم الذى أصابته شركة مصر للغزل والنسج ، وهو عضو مجلس ادارتها المنتدب ، لشاهد على خبرته وجدارته للاشتراك فى مجلس ادارتنا . ولا شك أنكم تقرون هذا الاختيار وتوافقون على اعتماد التعيين .

وتنتهى اليوم عضوية السيد شريف صبرى بالمجلس ونقترح على الجمعية اعادة انتخابه .

كما نعرض عليكم تطبيقا لأحكام المادة ٣٣ من قانون الشركات الجديد رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ اعادة انتخاب السيد صادق حنين الذى يعتبر متقاعدا .

ونود أخيرا أن نشكر جميع موظفى البنك لتوفرهم على أداء عملهم باخلاص متواصل ويقظة واهتمام .

البنـــك الاهـ

أرقـــام

الميزانية فى

قسم اصـ

	١٩٤٧ جنيه مصرى	١٩٤٨ جنيه مصرى
خصـــوم		
قيمة المصدر من أوراق البنكنوت	١٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠
الاحتياطى	—	—
	١٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠
اصـــول		
ذهب	٦ ٣٧٥ ٨٧٤	٦ ٣٧٥ ٨٧٤
أذون وصكوك حكومية مصرية وأجنبية	١٣٨ ٦٢٤ ١٢٦	١٥٧ ٦٢٤ ١٢٦
	١٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠

قسم العمليـ

	١٩٤٧ جنيه مصرى	١٩٤٨ جنيه مصرى
خصـــوم		
رأس المـال	٢ ٩٢٥ ٠٠٠	٢ ٩٢٥ ٠٠٠
الاحتياطيات	٢ ٩٢٥ ٠٠٠	٢ ٩٢٥ ٠٠٠
ودائع حـكومية	٨٨ ٧٣٧ ٠١٣	٤٥ ٥٨٣ ٧٠٥
حساب الحكومة المصرية (الخـاص بأذون الخزانة)	—	٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠
« « « « « « قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢	—	—
« « « « « « قانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣	—	—
ودائع اخرى	٧٩ ٥٦٦ ٣٦٦	١٠٠ ٨٩٥ ١٤٠
حسـابات البنوك	٤٠ ٠٧٢ ٠٥٩	٤٢ ٨٥٨ ٥٧٢
حسابات أخرى	٦ ٣١٣ ٩٥٨	١٨ ٤٦٤ ٥٤٠
	٢٢٠ ٥٣٩ ٣٩٦	٢٤٨ ٦٥١ ٩٥٧

	١٩٤٧ جنيه مصرى	١٩٤٨ جنيه مصرى
اصـــول		
فى الخزانة : بنكنوت البنك الاهلى المصرى	٧ ٤٧٢ ١١٨	١٠ ١٦٤ ٠٨٥
عملات معدنية وورقية اخرى	٢٠٦ ٤٤٢	١٨٦ ٠٨٢
البنوك والمراسلون بالخارج والمبالغ المقرضة تحت الطلب ولآجال قصيرة	٧ ٦٧٨ ٥٦٠	١٠ ٣٥٠ ١٦٧
محفـظة الأوراق المـالية	٣٢ ٧٥١ ٨٠٩	٣٥ ٨٩٧ ٦١٥
قروض للحكومة المصرية	١٦٧ ٤٨٧ ٠٩٤	١٧٦ ٦٠٠ ١١٤
قروض	—	—
كمبيالات	٦ ٩٨٦ ٩١٩	٨ ١٦٤ ٦٦٦
حسابات أخرى	٢٨٢ ٨٣٩	١٤٩ ٩٥٢
	٥ ٣٥٢ ١٧٥	١٧ ٤٨٩ ٤٤٣
	٢٢٠ ٥٣٩ ٣٩٦	٢٤٨ ٦٥١ ٩٥٧

ـلى المصرى

المقـــــارنة

٣١ ديسمبر

ـدار البنكنوت

١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٧٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٩١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠
—	—	١١ ٧٦٠ ٧١٢	١١ ٧٦٠ ٧١٢	—
١٧٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٩١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢٢ ٧٦٠ ٧١٢	٢٢٠ ٧٦٠ ٧١٢	١٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠
٦ ٣٧٥ ٨٧٤	٦ ٣٧٥ ٨٧٤	٦٠ ٥٥٢ ٦٠٧	٦٠ ٥٥٢ ٦٠٧	٦٠ ٥٥٢ ٦٠٧
١٦٧ ٦٢٤ ١٢٦	١٨٤ ٦٢٤ ١٢٦	١٦٢ ٢٠٨ ١٠٥	١٦٠ ٢٠٨ ١٠٥	١٣٣ ٤٤٧ ٣٩٣
١٧٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٩١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢٢ ٧٦٠ ٧١٢	٢٢٠ ٧٦٠ ٧١٢	١٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠

ـات المصرفية

١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢ ٩٢٥ ٠٠٠	٢ ٩٢٥ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
٢ ٩٢٥ ٠٠٠	٢ ٩٢٥ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
٧٢ ٧٢٠ ١٢٠	٦١ ٣٧٥ ٥٧٩	٤٠ ١١٥ ١٩١	١ ٩٣٤ ٥١٩	٨ ٠١٦ ٢٠١
٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠ ٠٠٠
—	—	—	٧ ٨٥٥ ٨٥٤	١ ٦٨٧ ٧٠٥
—	—	—	—	٢ ٠٣٧ ٨٤٩
٨٨ ٤٧٨ ٤١١	٨٨ ٨٦٦ ٠٠٦	٦٦ ٩٩٤ ٨٩٩	٦٣ ٣٧٨ ٨١٤	٧١ ٨٩٦ ٨٦٨
٢٤ ٠٤٩ ١٦٠	٣١ ٢٨٧ ٣٠٢	٥١ ٤٨٧ ٠٢٥	٣٨ ١٥٧ ٨٨٦	٣٨ ٨٢٤ ٩٣٤
١٤ ٢٩٣ ٤٤٠	٢٢ ٥٨٣ ٠٩٧	٣٥ ٥٥٨ ١٢٢	٣٢ ٥٩٧ ٤٧٢	٢٧ ٠٣٦ ٦٨٦
٢٤٥ ٣٩١ ١٣١	٢٦٩ ٩٦١ ٩٨٤	٢٨٠ ١٥٥ ٢٣٧	٢١٩ ٩٢٤ ٥٤٥	٢١٠ ٥٠٠ ٢٤٣

١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٧ ٨٣٤ ٣٢٣	٧ ٠٩٨ ٧٤٣	١٠ ٠٨٢ ٧٤٦	٨ ٤٨٣ ٠٤٧	٩ ٨٢٥ ٥٢١
١٤٨ ٥٤٤	١٥٧ ٥٠٧	١٤٤ ٦٠٠	٢٠٦ ٥٩٧	١١٩ ١٥٦
٧ ٩٨٢ ٨٦٧	٧ ٢٥٦ ٢٥٠	١٠ ٢٢٧ ٣٤٦	٨ ٦٨٩ ٦٤٤	٩ ٩٤٤ ٦٧٧
٥٧ ٠١٥ ٥٩٨	٥٠ ٣٢٤ ١٥٥	٣٠ ٠١٥ ١٨١	١٩ ٥٥٦ ٧٤٥	١٨ ٠٦٨ ١٤٣
١٤٩ ٤٢٠ ٤٦٦	١٤٣ ١٦٨ ٥٥٠	١٧٦ ٥٥٢ ٢٢٤	١٣١ ٧٦٨ ٣٥٩	١٣٩ ٤٣٥ ١٣٧
—	—	—	٤ ٨٧٢ ٢١٤	—
١٧ ٢٩٥ ٩٧٧	٣١ ٩١٧ ٦٤١	٢٨ ٩٩٨ ٨٤٠	٢٢ ٤١٣ ٢٣٣	١٧ ٠٩١ ٠٧٣
٢٧٨ ٠٤٢	٤٨٧ ٠١٣	٣٠٦ ٩٦٨	٨٨٤ ٠٨٠	١٥٢ ٤٧٦
١٣ ٣٩٨ ١٨١	٣٦ ٨٠٨ ٣٧٥	٣٤ ٠٥٤ ٦٧٨	٣١ ٧٤٠ ٢٧٠	٢٥ ٨٠٨ ٧٣٧
٢٤٥ ٣٩١ ١٣١	٢٦٩ ٩٦١ ٩٨٤	٢٨٠ ١٥٥ ٢٣٧	٢١٩ ٩٢٤ ٥٤٥	٢١٠ ٥٠٠ ٢٤٣

مطبعة البنك الاهلى المصرى
بساحل روض الفرج بمصر

قرارات الجمعية العمومية

(١)

التصديق على حسابات السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣

وافقت الجمعية بالاجماع على حسابات البنك عن العام الرابع والخمسين المنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ واخلت طرف مجلس الادارة عن ادارته بالنسبة للعام المذكور .

(٢)

تحديد نصيب المساهمين فى الارباح

اعتمدت الجمعية بالاجماع الاقتراحات المقدمة من مجلس الادارة وقررت توزيع أرباح للمساهمين عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ بواقع ٢٠ ٪ من رأس المال أى جنيهين لكل سهم .

وحيث أنه قد سبق توزيع ربح مؤقت قدره ٤٠ قرشا عن كل سهم فى اول سبتمبر ١٩٥٣ فان الباقى وقدره ١٫٦٠٠ ج.م. عن كل سهم سيصرف ابتداء من يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ بعد خصم الضرائب المستحقة .

(٣)

اعتماد تعيين واعادة انتخاب اعضاء بمجلس الادارة

وافقت الجمعية بالاجماع على التعيين المؤقت للسيد عبد الرحمن حماده وعلى اعادة انتخاب السيد شريف صبرى .

كما وافقت على اعادة انتخاب السيد صادق حنين الذى يعتبر متقاعدا .

(٤)

انتخاب مراقبى الحسابات لسنة ١٩٥٤ وتحديد أتعابهما

انتخبت الجمعية بالاجماع السيدين جون سكوت سميث وزكى حسن مراقبين لسنة ١٩٥٤ وحددت أتعابهما بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه مصرى .

(٥)

ترخيص لمجلس الادارة بالنسبة للتبرعات

وافقت الجمعية بالاجماع على تخويل مجلس الادارة ترخيصا عاما لمنح التبرعات وفقا للمادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفى حدود ما تقضى به هذه المادة .

السكرتير	المراجعان	الرئيس
حسن النحاس	محمد احمد عبود	على الشمسى
	موريز عنتيبى	

١٩٥٤/٣/٢٤

J. Lib.
1 JUN 1983

DATE DUE

DATE DUE

332.11:B218tA:c.1
البنك الاهلى المصرى. القاهرة
التقرير المقدم الى الجمعية العمومية ال
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01018802

332.11:B218tA
البنك الأهلي المصرى، القاهرة.
التقرير المقدم الى الجمعية العمومية

332.11
B218tA

332.11
B218tA
C.1